

مادة ٢ - يعازر الأستاذ مصطفى عبد الحميد درويش، المستشار بمجلس الدولة للعمل بالمؤسسة المصرية العامة للفزل والسيج مستشاراً قانونياً لها وشرقاً على الإدارة العامة للشئون القانونية بها لمدة سنة تبدأ من تاريخ تسلمه العمل بها ، مع شغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٣ - يعازر الدكتور أحمد ثابت عريفه، المستشار بمجلس الدولة للعمل بالمؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية رئيساً للإدارة القانونية بها وعضواً بمجلس إدارتها لمدة سنة تبدأ من تاريخ تسلمه العمل بها ، مع شغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٤ - تعيين الأستاذ عبد الفتاح محمد الشاطر نائب النائب بمجلس الدولة للعمل بإدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة لمدة سنتين اعتباراً من ١/٧/١٩٦٢ تاريخ الثاني لانتهاء مدة تعيينه السابقة مع استمرار شغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٥ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما
صدر براسة الجمهورية في ١٣ ذي الحجة سنة ١٣٨١ (١٧ مايو سنة ١٩٦٢)

حملان عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٢٢ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة،
وعل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٥ بقواعد منح
المكافآت من الأعمال الإضافية والخدمات الممتازة ،

قررة

مادة ١ - يمنع السيد / عبد نبازى المستشار بمجلس الدولة مكافأة
قدرها ٥٠٠ جنيه (نحوها) عن أعماله في بانة التمويهات المشكلة
طبقاً لل المادة العاشرة من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة
الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ، على أن يتم من هذه المكافأة
ما صرف إليه من أعماله في الجهة المذكورة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما
صدر براسة الجمهورية في ١٣ ذي الحجة سنة ١٣٨١ (١٧ مايو سنة ١٩٦٢)

حملان عبد الناصر

وعل القرار الجمهوري رقم ١٥١٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد الجهة
الإدارية المشرفة على المعهد القومى للإدارة العليا ،

قررة :

مادة ١ - يتولى السيد / حمدى السعيد مستشار رئيس الجمهورية
الإشراف على المعهد القومى للإدارة العليا . ويعتبر الجهة الإدارية المختصة
التي يتبعها المعهد .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر براسة الجمهورية في ١٣ ذي الحجة سنة ١٣٨١ (١٧ مايو سنة ١٩٦٢)

حملان عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦١٣ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن
تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ،

وعل المادة ٥٣ ، ٥١ من القانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن
نظام موظفي الدولة العاملين بالقساوة رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن
الإمارات ،

وعل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ بالموافقة
على ما جاء بالذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقواعد
المتعلقة بها ،

وعل موافقة المجلس الخاص بالشئون الإدارية بمجلس الدولة ،

قررة

مادة ١ - يعازر الأستاذ محمد عبد الحميد محمود المستشار المساعد
بمجلس الدولة للعمل مستشاراً قانونياً بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات
المعدنية لمدة سنة تبدأ من تاريخ تسلمه العمل بها مع شغل وظيفته بدرجتها
بالمجلس أثناء فترة الإعارة .